الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الاربعاء 27 جمادى الثانى 1426 هـ 3 اغسطس 2005 العدد 9745

بريد طباعة

العلاقات الاقتصادية السعودية ـ المصرية تعززت في عهد الملك فهد بالتفاهم والتوسع والقدرة على تجاوز الصعاب

التبادل التجاري وصل إلى 718 مليون دولار والاستثمارات السعودية في مصر بلغت 6 مليارات دولار

القاهرة: يوسف عبد الهادي
قدمت العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية السعودية ـ المصرية في عهد خادم الحرمين الشريفين الراحل الملك فهد بن عبد العزيز، نموذجا لتعاون عربي يقوم على التفاهم والثقة والقدرة على تجاوز الصعاب والتطلع المشترك للمستقبل، فضلا عن اتصافها بالقوة والثبات وتوافر الإمكانيات الكثيرة والمتنوعة للنمو والتوسع. كما تميزت العلاقات الاقتصادية السعودية ـ المصرية خلال هذه الفترة التي امتدت لأكثر من عقدين بالعديد من الخصائص التي تعزز من إمكانية تنمية وتعميق التعاون التجاري والاقتصادي بينهما.

البلدان يشكلان عمقا استراتيجيا هاما للمنطقة العربية، وتتمتع كل منهما بثقل استراتيجي إقليمي ودولي على جميع الأصعدة وفي مختلف الاتجاهات بجانب ثقلها الاقتصادي على الصعيدين العربي والإسلامي حيث يساهمان بحوالي 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي وبحوالي 33 في المائة من إجمالي التجارة البينية العربية ولقد انعكست هذه الخصائص والعلاقات الخاصة والمتميزة بين المملكة ومصر على مستوى القيادة والحكومة وكذلك منظمات الأعمال على التعاون الاقتصادي الثنائي بينهما، حيث قفز حجم المبادلات التجارية السعودية ـ المصرية وتضاعف عدة مرات خلال فترة الثمانينات والتسعينات والسنوات الأربع الأولى من القرن الحالي، وبلغ حجم التبادل التجاري مطلع العام الحالي 2005 حوالي 718.5 مليون دولار بواقع 221.1 مليون دولار صادرات مصرية للمملكة مقابل 467.4 مليون دولار صادرات سعودية للأسواق المصرية وذلك مقابل تبادل تجاري لا يتجاوز 179 مليون دولار في مطلع عقد الثمانينات، وقد بلغ التبادل التجاري السعودي ـ المصري ذروته في منتصف عقد التسعينات وتجاوز 1.2 مليار دولار منها 860 مليون دولار صادرات سعودية لمصر مقابل 340 مليون دولار صادرات مصرية للأسواق السعودية. وكان لاتفاقية التجارة التي جرى توقيعها بين البلدين عام 1989 دور كبير في هذه الطفرة، غير أن انضمام مصر لعضوية منظمة التجارة العالمية ألزمها بعدم منح مزايا تفضيلية للتجارة مع المملكة باعتبارها ليست عضوا في المنظمة، الأمر الذي عرقل نمو التبادل التجاري بين البلدين مرحليا قبل ان يتم الاتفاق بين البلدين على التعامل تجاريا من خلال اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي.

ولقد كان حرص القيادة السياسية في البلدين على تميز العلاقات الاقتصادية بين القاهرة والرياض دافعا وحافزا لمنظمات الأعمال في البلدين على تعزيز التعاون في القطاع الاستثماري والمشروعات الواعدة في المجالات الإنتاجية والخدمية المختلفة، لا سيما مع اتجاه السياسة الاقتصادية في المملكة ومصر نحو توسيع نطاق دور القطاع الخاص. ومن هذا المنطلق، زادت الاستثمارات السعودية المتدفقة على مصر باضطراد وظلت المملكة في مقدمة الدول العربية من حيث الاستثمار في مصر سواء داخل البلاد أو في المناطق الحرة وبلغت هذه الاستثمارات حتى مطلع العام الحالي 2005 نحو 6.2 مليار دولار موزعة على 655 مشروعا تغطي المجالات الصناعية والزراعية والسياحية والخدمية والتمويل كما

تساهم رؤوس الأموال السعودية في حوالي 22 مشروعا بالمناطق الحرة تبلغ تكاليفها الاستثمارية نحو 696 مليون دولار.

ومما لا شك فيه أن اهتمام القيادة السياسية في السعودية وكذلك في مصر على وضع آلية تنفيذ فورية وسريعة لحل المشكلات وإزالة جميع العقبات التي واجهت التبادل التجاري أخيرا والمتمثلة في رسوم الإغراق المصرية ضد بعض المنتجات البتروكيماوية السعودية، وكذلك الحظر السعودي ضد بعض صادرات مصر من الحاصلات الزراعية يؤكد أن الجانبين يسعيان إلى تعزيز نجاح التعاون الاقتصادي المتميز بين البلدين.

وحسبما أكد الخبراء ورجال الأعمال، فإن ذلك انعكس على التعاون بين منظمات المال والأعمال في البلدين بدليل اتفاقيات التآخي التي تمت أخيرا بين العديد من الغرف التجارية الصناعية المصرية والسعودية وأيضا إعادة تشكيل مجلس الأعمال السعودي ـ المصري المشترك والاتفاق على منح القطاع الخاص دورا أكبر في توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فضلا عن الطفرة الواضحة في الاستثمارات السعودية المباشرة وغير المباشرة الوافدة لمصر والتي من المنتظر أن تتجاوز ملياري دولار بنهاية العام الحالي خاصة مع الاهتمام الذي أبداه الجانب السعودي بالاستثمارات في الشركات المصرية المطروحة للبيع في إطار برنامج الخصخصة وكذلك قطاعات السياحة والزراعة والبنوك في مصر، حيث أعلنت شركة «سابك» السعودية عن استثمار نحو 700 مليون دولار في مصر الفترة المقبلة ونجحت شركة فولا في الفوز بصفقة الشركة المصرية للأسمدة بالإضافة لإعلان رجال أعمال في المملكة عن تنفيذ مشروعات سياحية باستثمارات تصل إلى 500 مليون دولار في قطاع السياحة العلاجية وبالإضافة للتجارة والاستثمار، فإن المملكة تأتي في المرتبة الثانية عربيا من حيث التدفق السياحي العربي، ويبلغ إجمالي الانفاق السعودي في السياحة المصرية نحو 500 مليون دولار سنويا. على ذلك، فإن المملكة تأتي أيضا في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية من حيث تحويلات المصريين العاملين بالخارج وذلك بعد أن تضاعفت العمالة المصرية في المملكة إلى أكثر من 900 ألف عامل حيث بلغت قيمة هذه التحويلات العام الماضي 203.5 مليون دولار مقابل 70 مليون دولار عام 1983، الأمر الذي يعكس مدى حرص القيادة السياسية في المملكة على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع مصر. ومن جهة أخرى، أكد المسؤولون في وزارة التجارة الخارجية والصناعة المصرية والعديد من رجال الأعمال على عمق وقوة وثبات العلاقات الاقتصادية والسياسية السعودية ـ المصرية. واستبعدوا تأثر هذه العلاقات برحيل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وأوضحوا أن الملك عبد الله بن عبد العزيز لن يكون أقل حرصا على تعزيز التعاون الاقتصادي السعودي مع مصر. وأضافوا أن العلاقات الاقتصادية السعودية ـ المصرية تتسم بالقوة والثبات. وقال وكيل أول وزارة التجارة الخارجية السيد أبو القمصون، ان رحيل الملك فهد خسارة كبيرة للسعودية ومصر والعالم العربي حيث شهد عهده طفرة واضحة في الاقتصاد السعودي برز في مجالات عديدة منها النهضة العمرانية والتنوع في مصادر الدخل بعد أن كان البترول هو مصدر الدخل الوحيد فقد زادت صادرات المملكة وتنوعت وظهرت صناعات ذات قيمة مضافة قوة أبرزها البتروكيماويات والحديد والصلب والسيارات والأجهزة والمعدات الكهربائية بالإضافة إلى الصناعات الغذائية.

وأكد أبو القمصون أن العلاقات الاقتصادية السعودية ـ المصرية شهدت العام الماضي طفرة نوعية وكمية واتجاها نحو التكامل الاقتصادي وفتح أسواق جديدة لمنتجات البلدين، وتجاوز الجميع العقبات التي عرقلت نمو التبادل التجاري الفترة السابقة.

وتوقع أبو القمصون ان تشهد هذه العلاقات مزيدا من الانتعاش التجاري والاستثماري، مؤكدا ان القيادة السعودية الجديدة لن تقل حرصا على توطيد العلاقات الاقتصادية مع مصر.

وأوضح رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية خالد أبو إسماعيل أن منظمات الأعمال المصرية تشاطر نظيرتها في المملكة الأحزان لوفاة خادم الحرمين الشريفين. وأشار الى ان الوفاء لذكرى الملك فهد بن عبد العزيز يستدعي من الجانبين مزيدا من توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية التي كانت أحد أهم اهتمامات الملك فهد يرحمه الله.

وأضاف أن الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمير سلطان بن عبد العزيز كانا حريصين على لقاء وفود رجال الأعمال المصرية التي تزور المملكة والاستماع إلى مقترحاتهم في كيفية تعزيز التعاون الاقتصادي السعودي ـ المصري المشترك، الأمر الذي يؤكد أن المرحلة المقبلة سوف تتميز بجهود مكثفة بين البلدين لمزيد من التكامل الاقتصادي في المجالات المختلفة.

وتابع أبو اسماعيل ان تجاهل المستثمرين السعوديين لأحداث شرم الشيخ وتأكيدهم المضي قدما في مشروعاتهم وضخ أموال جديدة في مشروعات أخرى يؤكد متانة العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وأعرب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين جمال الناظر عن بالغ أسفه لوفاة الملك فهد. وأشار إلى انه أبلغ كافة أعضاء الجانب السعودي في مجلس الأعمال المشترك تعازيه، موضحا أن هذه الإنجازات تم تتويجها في السنوات القليلة الماضية بحزمة من التشريعات الاقتصادية الهامة في مجال الاستثمار وسوق المال والسياحة والعقارات. وأضاف ان الآليات التي جرى الاتفاق عليها في مجال التعاون التجاري والاستثماري بين مصر والسعودية تشير إلى أن الفترة المقبلة سوف ترى نموذجا غير مسبوق في التعاون الثنائي يراعي مصالح وحقوق الطرفين ويعظم الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لديهما. وكشف الناظر أن القطاع الخاص في البلدين سيكون له دور أكبر في تعزيز التعاون الاقتصادي السعودي ـ المصري في المرحلة المقبلة، مؤكدا ان هناك استثمارات سعودية ضخمة قادمة خلال السنوات القليلة المقبلة في المجالات السياحية والزراعية والمصرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وقد طلب عدد كبير من رؤساء منظمات الأعمال ورجال الأعمال من السفارة السعودية بالقاهرة أمس الموافقة على سفرهم للتعزية في رحيل خادم الحرمين الشريفين.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة